ارتفاع عدد التأشيرات الصادرة من السفارة السعودية في جاكرتا إلى (2500) تأشيرة

جاكرتا / متابعات :

ارتفع عدد التأشيرات التي تصدرها سفارة المملكة العربية السعودية في جاكرتا خلال الأيام الماضية إلى 2500 تأشيرة يوميا فيما كان قبل قرار الإيقاف من الجهات المختصة بالمملكة تدنى الى إصدار 200 تأشيرة في اليوم الواحد .

صرح بذلك سفير السعودية في جاكرتا عبد الرحمن خياط وقال: إن السفارة ممثلة في القنصلية بجاكرتا تبذل جهودا كبيرة لمواجهة العدد الكبير من طلبات التأشيرات التي سبقت القرار حيث أصدرت السفارة منذ بداية العام الميلادي حتى هذا اليوم 100 ألف تأشيرة للعمالة المنزلية .

ورفض السفير خياط إعطاء رقم محدد لعدد التأشيرات التي سبقت القرار قائلا: كل ماينشر مجرد تكهنات ولايمكن معرفة الأرقام الموجودة لدى مكاتب الاستقدام في المملكة أو لدى المواطنين وما لدى مكاتب العمالة في اندونيسيا ، والسفارة تقوم باستخراج مايصلها من طلبات وفي وقت قياسي لتسهيل سرعة وصول العمالة قبل شهر رمضان المبارك .

وأشار السفير خياط الى ارتفاع عدد السياح السعوديين هذا الصيف الى اندونيسيا مقارنة بالأعوام الماضية مؤكدا انه لم تسجل أي مشاكل للسياح ولله الحمد .

أضـــواء

كي لا تصنع الثورات خوفا آخر

الثورة كثيرا ما أخفقت في صناعة الحرية. هذا ما قرأناه في الثورات الفرنسية والروسية والإيرانية، كلها تضمنت عاطفة هوجاء أدت في فرنسا إلى المقاصل وفي روسيا إلى إعدام القيصر وأسرته، وفي إيران الى محاكم خلخالي.

عمار السواد

فعلى المديات المتوسطة او البعيدة لهذه الثورت نشأ نظام معاد للحرية. ففي فرنسا انتهى الامر الى نابليون، وفي روسيا اصبح ستالين سيد الشرق، وفي ايران تكونت ولاية الفقيه بشخص رجل الدين.

هذه الثورات ايضا قتلت ابناءها، وتمكن احد زعمائها، بعد فترة وجيزة من نجاحها، في القضاء على الاخرين. فكل قادة الثورة الفرنسية اعدموا بمقاصل الثورة، واغتال ستالين كل رفاق الدرب، وايران اعدمت وهمشت وشردت شخصيات بارزة بل واحزاباً وتيارات كان لها دور مؤثر في مقارعة نظام الشاه.

لهذا ليس متوقعا من «ثورات» العالم العربي ان تنتج حرية، ولا ان تؤدي الى نهايات سعيدة في القريب العاجل، خصوصا مع تربص التيارات الأصولية واستعداداتها وترقبها، ومع غياب الوعي الشعبي بالحرية باعتبارها مفهوما ساميا لا يتجزأ. والتمسك بالحديث عن الواقع العربي المعقد والمتخلف وكأنه واقع مثالي لمجرد حصول الانتفاضات رأي لا يساعد عليه مجرى الاحداث واتجاهاتها.

ان اول خرق لمبدأ الحرية في الحراك الشعبي هو «قوائم العار» الصادرة في أكثر من بلد عربي والتي تضمنت اسماء نخب قيل انها ضد الثورات. هذه القوائم تدل على عمق الهوة بين الثورة والحرية. وهي هوة ما تزال بعيدة عن التأشير او النقد، في ظل عاطفة جياشة تمنع النقد او على الاقل محاولات لفت النظر الى الاخطاء والانحرافات، فكل من يرفض هذه القوائم يخشى على نفسه من اتهامه بخيانة مبادئ الشعب وموالاة الانظمة.

ولم يميز الثائر بين اثنين من المثقفين، مثقف اصطف مع النظام ليكون طرفا في الصراع بين المنتفضين والانظمة، وبهذا يصح عليه ما يصح على تلك الانظمة، ومثقف اخر عبر عن مخاوفه ونقد التجربة باعتبارها تجربة تمس كل شيء في وطنه، دون ان يتمترس. القسم الثاني من المثقفين واجه اتهامات بالتخوين ومعاداة الشعب. ويوضح هذا الاتهام تلك الهوة الكبيرة بين ان يكون المرء ثائرا وان يكون مدافعا عن الحرية.

ومن المؤكد ان شرارة ما شهدته مصر وتونس كان بفعل افراد آمنوا بالحرية فعلا، ولكن اين هم الآن؟ ومالذي حل بهم؟ ولماذا غابوا عن المشهد الذي اصبح ممثلا بالوجوه الكالحة التي اعادت انتاج نفسها، من حليقي اللحى اومطلقيها؟

اولئك الشباب الذين قضوا ليالي شباط الباردة في ساحة التحرير بالقاهرة، او ذاك الشاب الذي احرق نفسه ليؤجج روح الكرامة لدى زملائه التونسيين، كانوا بلا ايديولوجيا، كانوا من كل الشرائح والمناشئ، كانوا صادقين في رفض الظلم والفساد والفقر والتجويع وانتهاك حق الانسان.

لكن هذا لا يكفي لتحقيق الحرية، لانها بحاجة الى وعي واسع، وادراك عميق بانها ليست مجرد تحرر من نظام سياسي بعينه، انما هي شرط مختلف لبناء وجود اخر، شرط لا ينفصل ابدا عن احترام كل الخصوصيات، وليس فقط الخصوصيات الطائفية والعرقية، لان الخصوصية هي ميزة الافراد قبل ان تكون ميزة الجماعات.

فهل هذا الشرط متوفر؟ لا اظنه كذلك الان، لان عملية الاقصاء وجبروت الثورة ورفض توجيه النقد اليها، وعدم احترام الاختلاف، وروح الثأر، والنعرات الطائفية... امور تمنع دون تحقق شرط الحرية.

كما ان رفع صور صدام حسين من قبل بعض الثوار او المنتفضين على مبارك والقذافي وصالح والاسد، يكشف عن غياب الوعي بالحرية ورفض الظلم في تحركات البعض. و«فتاوى الحرية» التي تنظر بعين واحدة الى الاحداث، وتراها مبررة في بلد وغير مبررة في اخر، ترسم اكثر من علامة استفهام.

لذلك فان اخضاع الثورات، وهي في اوجها او بعد تحقيق هدفها، للنقد مسألة في غاية الاهمية والتأثير، اولا لتشخيص المشكلات وهي ما تزال في بدايتها لينة وقابلة للعلاج، وثانيا لعدم اعطاء اي فرصة للثوار ان يعتقدوا في انفسهم وعملهم فوق النقد، وكي لا يظن احد منهم ان ما قام به هو منّة ثمنها ان يكون جزءاً من مرحلة تتحكم في مصير الانسان بحسب الاهواء والقناعات.

ويفترض اخذ المخاوف التي يطرحها بعض المعنيين على محمل الجد، ليس من اجل ايقاف زخم الحراك الشعبي بل من اجل تصحيح اخطائه، ومنع غلواء اولئك الباحثين عن طغيان آخر يخلف طغيانا سابقا. فليس كل ما يطرح من مخاوف ووجهات نظر ناقدة وحذرة هو موال للنظام وضد المنتفض، لان المعادلة ليست ثنائية، انما ذات اطراف عدة. ومن حق المثقف ان لايكون طرفا في معادلة ثنائية، يمكن ان يجد نفسه بحاجة لاختيار او رسم طريق ثالث او رابع او خامس، هذا خياره، ولا يبرر ذلك توجيه التهمة اليه على انه موال للنظام او معاد له، ضد الثورة او معها.

وليس بالضرورة اذا آمن البعض بالخيار الثوري ان يؤمن الآخرون به، هناك مساحة كبيرة جدا للاختلاف حول الثورة والامة والوطن والدولة، وحول كل المفاهيم والقناعات، وهذه المساحة قد لا يدركها من يتحرك على الارض رافعا شعار اسقاط النظام ولا الذي في السلطة وهو يرفع شعار الامن اولا.

ولأن احداث المنطقة وتجاربها في كثير من الاحيان متقاربة يبدو ان من المهم اعادة العرب قراءة تجربة العراق منذ انتفاضة 91 وحتى سقوط النظام في 2003 بشكل جيد، وبدون الحساسيات التي قرأت بها سابقا، هذه التجربة تقول ان تغيير نظام دكتاتوري لن ينتج بالضرورة حرية، لان اداة التغيير والبناء ليست حرة.

ان الحراك الشعبي اليوم هو بمثابة نهاية لمرحلة من الخوف، وهذا بحد ذاته تطور لافت ومهم، ولكن يجب العمل بشكل دؤوب كي لا يصنع هذا الحراك في المستقبل خوفا اخر.

عن/ موقع (إيلاف) الالكتروني

مطالب بتكوين جيش خليجي موحد بقوة جوية لصد الخطر الإيراني والإقليمي

دبي / متابعات :

شدد سياسيون وأمنيون خليجيون على أن الخليج بحاجة لجيش واحد وقوة جوية قوية قادرة على الردع وتستطيع التصدي لأي مخاطر أو تهديدات، وكذلك تعزيز الأمن للتصدي للخلايا التي يتم زرعها في دول المجلس من جانب أطراف أخرى مثل إيران.

كما أجمعوا على أن الوحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي مطلب ملح وضروري، وإن اختلفوا حول آليات ووسائل تحقيقها، ودعوا إلى إيجاد صيغ وآليات جديدة قادرة على تحقيق الطموحات المرجوة، وعلى أن يتم توسيع قاعدة المشاركة السياسية مع الاحترام الكامل للنظم الحاكمة القائمة، لأنها نظم تتمتع بالشرعية الكاملة.

وقال الفريق ضاحي خلفان، قائد شرطة دبي، إن الوحدة باتت مطلباً ملحاً لعدة أسباب سياسية وعسكرية واقتصادية، وتستهوي كل دول المجلس، مبيناً أنه ليس ضرورياً أن تكون الوحدة في صيغة فيدرالية أو كونفدرالية، ولكن يمكن البحث عن صيغ أخرى، مثل تجربة الاتحاد الأوروبي.

واتفق مع نفس الرأي الدكتور حسن مدن، الأمين العام للمنبر الديمقراطي التقدمي في البحرين، مبيناً أنه لا يوجد خلاف حول التنسيق والتكامل الخليجي، لكن المشكلة أن دول الخليج لا تفكر في خيار الوحدة إلا في أوقات الأزمات وبصورة تتسم بقدر من التخبط السياسي.

أما مسلم البراك، عضو مجلس الأمة الكويتي، فيرى أن الحديث عن الوحدة يتم بصيغة أقرب للأحلام منها لواقع سياسي، ودعا الى التركيز على قضايا التنمية البشرية وتوسيع المشاركة السياسية كمدخل نحو تحقيق الأهداف والغايات التي تطمح لها دول الخليج.

جاء ذلك في حلقة جديدة من برنامج «واجه الصحافة»، الذي يعده ويقدمه الإعلامي داود الشريان، وبثتها قناة «العربية» الجمعة في العاشرة مساء بتوقيت السعودية، وشارك فيها اللواء ضاحي خلفان وحسن مدن، وشارك البراك عبر الأقمار الاصطناعية من الكويت.

وحدد اللواء ضاحي خلفان خمسة أسباب ملحة تدعو للوحدة وهي: الأمن العسكري والأمن الديموغرافي والأمن الاستراتيجي والأمن الاقتصادي وأخيراً الأمن السياسي.

من جانبه، قال الدكتور مدن، إن المشكلة هي أنه لا يتم التفكير في مسألة الوحدة إلا في أوقات الأزمات، وتتم بدرجة من التخبط السياسي، مثل الدعوة التي تم توجيهها للمغرب والأردن للانضمام، وقال إنه رغم مُضي عقود على تشكيل مجلس التعاون الخليجي، لكنه لم يرق للمستوى المطلوب، ولا توجد استراتيجية خليجية لتحويل هذا الكيان إلى صيغة إستراتيجية ثابتة، وبالتالي يعمل بطريقة رد الفعل.

أما مسلم البراك، فيقول إن الواقع مختلف، وأنه على الرغم من مرور أكثر من 30 عاماً على قيام مجلس التعاون الخليجي، ورغم أن المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس كانت تتحدث عن الوصول لأهداف أكبر من الكونفدرالية، لكن الواقع غير ذلك، وبعد مرور كل تلك العقود لم يتم الوصول للأرضية الملائمة، ولم يتم الوصول للتنسيق حتى في قضايا أقل مثل حقوق التنقل رغم عديد الاتفاقيات.

ويضيف البراك أن الوحدة لا تزال حلماً والواقع مختلف، وبالتالي لا يمكن القفز للوصول للوحدة، مشيراً إلى أنه رغم الإنفاق الضخم على التسلح في دول الخليج فإن ذلك لم يحقق الأمن، وكان من الأجدى إنفاق تلك الأموال الطائلة في التنمية البشرية، وحل مشاكل مثل البطالة.

ويرد الفريق خلفان على هذا الرأي بدعوة لتوحيد القوات المسلحة في دول الخليج، وتكوين جيش واحد لمواجهة الأخطار التي تحيط بدول المجلس، وألا تكون قيادة ذلك الجيش حكراً على جهة أو شخص واحد، مشيراً إلى وجود جيل من القادة القادرين على تناوب المسؤوليات.

من جانبه، طالب الدكتور حسن مدن في تعقيبه بضرورة التفريق بين الأحلام والرغبات والواقع، فهناك عدة سياسات خليجية وليس سياسة واحدة، وهناك خلافات حقيقية واضحة على مستوى السياسة الخارجية، والقفز إلى الكون فيدرالية في غياب المقومات الرئيسية سيكون ضرباً من الأحلام.

ارتفاع الصادرات السعودية غير النفطية إلى (14 ٪)

الرياض / متابعات :

بلغت قيمة الصادرات السعودية خلال الربع الأول من العام الميلادي الحالي 37.1 مليار ريال مقابل 32.7 مليار ريال في الربع المماثل من العام الماضي بارتفاع بنسبة 14 ٪ فيما زادت قيمة الواردات السعودية خلال الفترة ذاتها بنسبة 7 ٪ لتبلغ 98.1 مليار ريال مقارنة بنحو 91.5 مليار ريال في الربع المماثل من العام الماضي.

وأوضحت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في أحدث نشرة إحصائية حول صادرات وواردات المملكة غير النفطية في الربع الأول من العام الحالي أن منتجات البتروكيماويات جاءت على رأس قائمة السلع المصدرة من المملكة الى مختلف دول العالم بقيمة إجمالية بلغت 12.3 مليار ريال بنسبة 31 ٪ من السلع المصدرة تليها منتجات البلاستيك بقيمة إجمالية بلغت 12.2 مليار ريال بنسبة 26 ٪ من الصادرات، كما بلغت قيمة صادرات المواد الغذائية في الربع الأول من العام الحالي 2.9 مليار ريال بنسبة 9 ٪ من الصادرات والسلع المعاد تصديرها بقيمة إجمالية 4.03 مليار ريال وبقية السلع بقيمة 5.5 مليارريال.

واحتلت الصين قائمة الدول المصدر اليها بقيمة إجمالية 4.8 مليار ريال بنسبة 26 ٪ من الصادرات ودولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة 3.6 مليار ريال بنسبة 10 ٪ من الصادرات السعودية وسنغافورة بقيمة 2.4 مليار ريال ثم الأردن بقيمة 1.6 مليار ريال فيما جاءت الصادرات الى بقية الدول بقيمة 24.6 مليار ريال، وجاءت مجموعة الالات والأجهزة والمعدات الكهربائية على رأس القائمة في الربع الأول من العام الحالي بقيمة إجمالية بلغت 27.1 مليار ريال بنسبة 10 ٪ومعدات النقل بقيمة إجمالية 16.09 مليار ريال والمواد الغذائية بقيمة 14.4 مليار ريال والمعادن العادية ومصنوعاتها بقيمة 13.4 مليار ريال وبقية السلع بقيمة إجمالية 27.02 مليار ريال.

واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أهم الدول الموردة الى المملكة في الربع الأول من عام 2011م بقيمة إجمالية بلغت 12.4 مليار ريال ثم الصين بقيمة 11.4 مليار ريال فاليابان بقيمة 7.3 مليار ريال وألمانيا بقيمة إجمالية بلغت 7.05 مليار ريال وبقية الدول بقيمة إجمالية بلغت 59.8 مليار ريال.

توقعات بارتفاع قيمة أقساط التأمين التكافلي بالإمارات في (2014) إلى (8.7) مليار درهم

ابوظبي / متابعات :

يتوقع نمو أقساط التأمين التكافلي في الإمارات، بمعدل سنوي مركب نسبته 30 ٪ لتصل إلى 8.7 مليار درهم عام 2014، بما يعادل 22 ٪ من إجمالي أقساط سوق التأمين، والتي يتوقع أن تصل إلى 39.82 مليار درهم خلال العام نفسه ، وفقا لدراسة أصدرتها شركة أبوظبي للخدمات المالية التابعة لبنك أبوظبي الوطني.

وأكدت الدراسة، التي أعدها صانيالاكسنا مانيبانادو المحلل المالي في الشركة، أن هناك فرصا للنمو بنسبة 800 ٪ أمام شركات التأمين التكافلي في الإمارات .

وتعمل في الإمارات 10 شركات تأمين تكافلي من بين 59 شركة تأمين مقيدة لدى هيئة التأمين، منها 32 شركة تأمين وطنية، و27 شركة تأمين أجنبية، فيما يبلغ عدد الشركات التي تزاول جميع فروع التأمين مثل تأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال وتأمين الممتلكات وتأمين المسؤوليات 11 شركة وطنية وشركتين أجنبيتين، وفقا للتقرير السنوي لهيئة التأمين.

وأوضح مانيبانادو أن انخفاض مستوى أعمال التأمين التكافلي في معظم أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، ومن بينها الإمارات، الى نحو 0.21 ٪، مقارنة بنسبة 1.97 ٪ للتأمين التقليدي، يزيد من فرص النمو بالقطاع.

وأضاف" قطاع التأمين في دولة الإمارات لديه إمكانية التوسع قياسا إلى المعدل العالمي البالغ 7 ٪ و نحو 8.4 ٪ في أميركا الشمالية، كما أن ارتفاع نصيب الفرد في الإمارات من الناتج المحلي الإجمالي، مقترناً بارتفاع مستوى التأمين، وارتفاع عدد السكان، من شأنه أن يدفع بعجلة نمو قطاع التأمين خلال السنوات القادمة".

وبحسب الدارسة، فإن قطاع التأمين في الدولة، يتميز بتنافسية عالية، حيث استحوذت 10 شركات تصنف على أنها الأولى بين الشركات العاملة على 60 ٪ من إجمالي أقساط التأمين التي بلغت قيمتها لجميع فروع التأمين في العام الماضي نحو 22 مليار درهم، بزيادة 10 ٪ عن عام 2009.

ولم ترد سوى شركتين فقط تعملان في قطاع التأمين التكافلي ضمن قائمة الشركات العشر الكبار، وهما الشركة الإسلامية العربية للتامين" سلامة"، ودبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين " أمان".

وبدأت 6 شركات تأمين تكافلي أعمالها في الإمارات عام 2008، وجاءت شركة "سلامة" على رأس قائمة شركات التأمين التكافلي من حيث إجمالي المساهمات المكتتبة وحقوق المساهمين، وتقوم بمزاولة أعمال إعادة التكافل، ما يشير إلى أنها لا تقارن كليا بشركات التكافل الأخرى، بحسب مانيبانادو.

ويعتقد عاملون في قطاع التأمين أن دخول شركات تأمين تكافلي جديدة في السوق، وأحدثها شركة "وطنية للتأمين التكافلي"، سيزيد المنافسة، ليس فقط في سوق التأمين التكافلي، بل أيضا في قطاع التأمين ككل، والذي استقبل كذلك شركة جديدة هى شركة "دار التأمين".

يذكر أن شركة "وطنية للتأمين التكافلي"، والتي تتخذ من أبوظبي مقرا لها، طرحت 55 ٪ من أسهمها للاكتتاب العام في مايو الماضي، والشركة مملوكة من قبل 4 مؤسسين كبار هم الدار العقارية، و"طاقة"، وشركة أبوظبي للتمويل الإسلامي "أدنيف"، وشركة أبوظبي الوطنية للتأمين "ادنيك".

لكن في المقابل، يرى مانيبانادو في دراسته أن جميع شركات التكافل المدرجة في أسواق الأسهم وعددها 6 شركات ذات رؤوس أموال صغيرة أو متوسطة تتراوح بين 76 مليون درهم و797.5 مليون درهم بمتوسط قدره 296 مليون درهم.

وتعتبر شركة "سلامة" استثناءً للقاعدة، حيث تمتلك تواجداً قوياً في قطاعي إعادة التكافل والتكافل في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويبلغ رأسمالها المحسوب بقيمة السوق عند إعداد الدراسة نحو 797.5 مليون درهم.

وأوضح أن أسهم شركات التكافل تندرج تحت فئة الأسهم منخفضة سيولة التداول، حيث سجلت شركة "ميثاق" المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، متوسط قيمة تداول يومية على مدار 52 أسبوعا قدره 3.13 مليون درهم، في حين كان متوسط قيمة تداول شركة "سلامة" في سوق دبي المالي 1.20 مليون درهم يوميا، وهما الشركتان الوحيدتان اللتان زادت قيمة تداول أسهمهما على مليون درهم.

إمام المسجد الحرام يحذر من الفتن وشق صف المسلمين

مكة / متابعات :

أوصى إمام وخطيب المسجد الحرام فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن حميد المسلمين بتقوى الله عز وجل والعمل على طاعته واجتناب نواهية محذراً من الفتن وكل مايصاحبها من حقيقة للفتنة ومايتبين منها من خير او شر وثبات او اضطراب .

وقال فضيلته في خطبة الجمعة في المسجد الحرام ان من معالم الهدى في اجواء الفتن السمع والطاعة لولاة الامر بالمعروف ولزوم الجماعة بين المسلمين والاجتماع على الدين والحذر من الفرقة وشق صف المسلمين فالجماعة رحمة والفرقة عذاب واكثر ما تتجلى عوامل الفرقة هي عوامل الفتن والاضطراب في مسلكين الاول البغي والثاني سوء التأويل اما البغي فهو مجاوزة الشرع واما التأويل فبتفسير من غير مستند شرعي صحيح.

وبين امام وخطيب المسجد الحرام ان ذلك هو من معالم الهدى يدخل بعضها في بعض ويدل بعضها على بعض ويفسر بعضها بعضاً وينبه ماذكر منها على مالم يذكر مع مايجمع من هذه المعالم من ما يجب في محبة المسلمين والشفقة عليهم والنصح لهم . وأوصى الشيخ بن حميد المسلمين بالإخلاص والإحسان والنصح والصدق وترك مايصيب التثبت مما يسمع أو ينقل وعدم الاغترار بالكثرة في الموافقة والمخالفة .وحذر فضيلته من الاندفاع والحماس غير المنضبط مع لزوم الرفق والصبر وحفظ اللسان والصدق مع الله والتوبة والدعاء والاستغفار وحسن التوكل والاعتصام بالكتاب والسنة.

كما حذر فضيلته من الفتنة وكل ما يصيب الابتلاء والامتحان ويتبين به حال المسلم من خير او شر او خوف او أمن او ثبات او اضطراب وهذه الفتن تنشأ من فهم فاسد أو غرض منحرف.